مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ISSN 2602-7321/ EISSN 2773- 2649

السنة: 2022 المجلد: 05 العدد: 01 ص- ص: 1324- 1339

التغيرات المناخية بين المسؤولية التاريخية وارتهان السياسات الحكومية لترتيبات الرأسمالية

Climate changes between historical responsibility and government policy dependence on capital arrangements

ليلى مداني، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، l.madani@univ-boumerdes.dz

تاريخ إرسال المقال: 2022/01/06 تاريخ قبول المقال: 2022/04/26 تاريخ نشر المقال: 2022/06/06

الملخص:

يناقش هذا المقال ارتباط التحولات المناخية بمعادلة تحديد المسؤولية وضرورة الالتزام المشتركبين دول العالم وتأثير ترتيبات النظام الرأسمالي المتبع في الحيلولة دون أي إمكانية للالتزام للحد من انبعاث الغازات الدفيئة، مع الإشارة إلى تناقضات تأثير التغيرات المناخية بين الشمال والجنوب،وأهم ما تم التوصل إليه أن أي التزام للحد من التلوث وبالتالي من التغيرات المناخية مرتبط أساسا بدرجة التزام كبرى الدول الملوثة بحدود الإنبعاث، وكذا بطبيعة النظام الرأسمالي القائم أساسا على زيادة النمو استجابة لمتطلبات الإنتاج والاستهلاك المفرط وأنه لا يبدوا في الأفق أي إمكانية للتخلي عن المزايا المادية التي منحها النظام الرأسمالي للدول والأفراد والشركات استجابة لمتطلبات حماية البيئة.

الكلمات المفتاحية: التغيرات المناخية، السياسات الحكومية، الشمال والجنوب، الرأسمالية.

Abstract:

This article discusses the relevance of climate shifts to the equation of responsibility, the necessity of a shared commitment among the countries of the world and the impact of the arrangements of the capital system in preventing any potential commitment to reduce greenhouse gas emissions, and noting the contradictions in the impact of climate changes between the North and the South In conclusion, a commitment to reduce pollution and climate change is mainly linked to the commitment of major polluting States to emission limits, as well as to the nature of a capitalist system based primarily on increased growth in response to the requirements of excessive production and consumption and that there is no prospect of abandoning the material advantages that the capital system has given to States, individuals and companies in response to environmental protection requirements.

Key words: climate change, government policies, North and South, capitalism.

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ISSN 2602-7321/ EISSN 2773- 2649

السنة: 2022 المجلد: 05 العدد: 01 ص- ص: 1324- 1339

المقدمة:

إن مسألة حماية البيئة والتقليل من الآثار السلبية للتغيرات المناخية ترتبط بالمعادلة التي تجمع في ذات الوقت بين تحديد المسؤولية وضرورات الالتزام بما يمكن الاتفاق عليه بشكل مشترك بين مختلف دول العالم ضمن ما يعرف بحدود الانبعاث، وإن كان منذ قمة ريو ديجانيروا سنة 1992 ومختلف قمم الأرض التي جاءت بعدها وحتى مع انتهاء اتفاق كيوتوا (1997–2012) وحتى بعد اتفاقية باريس سنة 2015 وقمة قلاسكو 2021، لا يبدوا في الأفق أنه يمكن التوصل لأي اتفاق مشترك وملزم ضمن تحديد المسؤولية والتزام الدول للحد من انبعاث الغازات الدفيئة بشكل جاد ومشترك، لأن لكل طرف مبرراته سواء دول الشمال أو دول الجنوب، وعليه تناقش هذه الورقة البحثية إشكالية مفادها: ما هي حدود إمكانية وجود استجابة حكومية دولية مشتركة للحفاظ على البيئة؟ وكيف ساهم نمط الإنتاج الرأسمالي في التلوث البيئي منذ الثورة الصناعية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم طرح الفرضية التالية:

- تتوقف استجابة الدول لتحمل مسؤلياتها اتجاه البيئة والتغيرات المناخية بمدى إمكانيةإحداث تغير حقيقي في نمط الحياة الرأسمالي لصالح حماية البيئة من خلال استثمار أخضر مستدام.

وتهدف هذه الورقة البحثية إلى توضيح مجال المسؤولية عن حماية البيئة وعن التلوث الذي تسبب في التغيرات المناخية التي يعرفها العالم اليوم، من خلال مناقشة التناقض في مبررات كل من دول الشمال والجنوب، وكذا تأثير التغير المناخي المتناقض، على خلفية مختلف الدراسات التي تناولت مسالة المسؤولية عن تغير المناخ ودور النمط الاقتصادي المتبع عالميا والتي تؤكد على ضرورةإعادة النظر بشكل جذري في السياسات الحكومية للحد من التلوث من خلال إحداث تغير جذري في النمط الاقتصادي المتبع في كل دول العالم، والقائم أساسا على تحقيق زيادة في النمو الاقتصادي من خلال الإنتاجوضمان استمرار عجلة النمو من خلال الاستهلاك المفرط بعيدا عن أي محاولة جادة للتقليل من التبعات السلبية على البيئة سواء من دول الشمال أو حتى دول الجنوب.

وسيتم مناقشة كل ذلك عن طريق تحليل نقدي لواقع العلاقة بين البحث عن النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاج والاستهلاك استجابة لمتطلبات الرأسمالية المفرطة وبين البحث عن البقاء من خلال الاهتمام بالحفاظ على البيئة والتقليل من الآثار السلبية التي تدمرها ضمن مبحثين:

- المسؤولية التاريخية عن التلوث البيئي بين الشمال والجنوب
- السياسات الحكومية رهينة الرأسمالية المفرطة وتبعاتها

المبحث الأول: المسؤولية التاريخية عن التلوث البيئي بين الشمال والجنوب

سوف يتناول هذا المبحث مسألتين أساسيتان هما تحديد من يتحمل مسؤولية التلوث البيئي الذي وصل إليه النظام الايكولوجي العالمي اليوم، انطلاقا من التأكيد على ضرورة الوصول إلى اتفاق مشترك من أجل الحد من التلوث والاحتباس الحراري من جهة، من جهة أخرى توضيح كيف أن أضرار التغيرات المناخية والتلوث والاحتباس الحراري تلقي بتأثيراتها السلبية على المناطق الهشة والدول الفقير في إفريقيا وآسيا أكثر منها دول الشمال المتقدمة.

المطلب الأول: تحديد المسؤوليات وإمكانية الوصول إلى اتفاق مشترك

يتناول هذا المطلب تحديد المسؤولية بين الشمال والجنوب عن التغيرات المناخية التي يعرفها العالم والتي تعود أساسا إلى التلوث الذي تسبب فيه الشمال خاصة منذ الثورة الصناعية، كما سيتم مناقشة حدود إمكانية الوصول إلى اتفاق مشترك للحد من التلوث خاصة من خلال التزام الدول الأكثر تلويثا للبيئة.

أولا: دول الشمال تتحمل المسؤولية الأكبر عن التلوث

لقد حذر العلماء منذ عقود من الاحتباس الحراري والتقلبات الحادة التي يعرفها المناخ خاصة منذ بداية القرن21، إذ ازدادت الأحداث المتطرفة للمناخ بشكل كبير أكثر مما توقعه العلماء، وهذه التغيرات تؤثر على الأنظمة البيئية والموارد وإن لم نستطع التكيف ستعني نهاية مأساوية مشتركة، إلا أن الأمر أكثر تعقيدا حول إمكانية الوصول إلى اتفاق جدي وإلزامي بشأن الحد من الانبعاثات، ولكل طرف مبرراته سواء الشمال أو الجنوب، ففي الوقت الذي لم تقدم الدول المتقدمة تنازلات جريئة بخصوص الحد من التلوث إلا من خلال بعض "الإصلاحات التكنولوجية مثل الفحم النظيف وامتصاص الكربون وتخزينه والاعتماد نوع ما على الوقود الحيوي على المستوى الصناعي والطاقة النووية، وفي نفس الوقت تقاوم الشركات العابرة للحدود والقطاع الخاص بشكل عام التدابير التي تفرضها بعض الحكومات مثل السقوف الإلزامية للانبعاث مفضلة استخدام آليات السوق مثل شراء وبيع أرصدة الكربون"[1] مفضلة البحث عن تحقيق استمرار في النمو على حساب البيئة بالرغم من أنها تتحمل المسؤولية الكبيرة فيما وصل إليه العالم اليوم من إضرار بالبيئة.

[1]– حمزة حموشان وميكا مينيو–بالويللو، الثورة القادمة في شمال افريقيا، الكفاح من اجل العدالة المناخية، تر: عباد مراد، لوكسمبورغ، مؤسسة روزا، 2015، ص55.

وضمن هذا الإطار تبرز إشكالية حدود التطور وأيهما يحضى بالأولوية بالنسبة للدول المتقدمة ضمن مبررات الاستمرار في حرق الوقود الأحفوري واستمرار التلوث والتي تبرز ضمن مناقشة التناقض الذي يعتريها من خلال العناصر التالية:

- تجمع الكثير من الدراسات العلمية على أن حوالي 87% من التغيرات المناخية سببها الإنسان أي نمط الإنتاج والاستهلاك والتوزيع المعتمد (النظرية الرأسمالية التي تم تدويلها خاصة منذ تسعينات القرن الماضي)، وأن اتساع نمط الإنتاج والاستهلاك في الدول الصاعدة وعلى رأسها الدول ذات الكثافة السكانية ستكون له آثار حاسمة على البيئة مستقبلا، خاصة أن نشوء قوى جديدة يعني قيام تحالفات معقدة ومتغيرة وهو ما يشير إلى منافسات استراتيجية وحادة في ميدان التجارة والاستثمارات والموارد الطبيعية، مما يعني وجود مزيد من القادة السياسيينالذين لا يمكن تجنب خياراتهم السيئة[2].
- إن أبرز عشر دول في التأثير على التغير المناخي هي كما يلي: مرتبة من 10 إلى 1 وهي كندا، كوريا الجنوبية، السعودية، إيران، ألمانيا، اليابان، روسيا، الهند، الولايات المتحدة والصين كأكبر ملوث، (وهنا قد تطرح إشكالية التلوث بشكل كلي أو حصة الفرد من التلوث وإذا تم أخذ هذا الأخير أي حصة الفرد من التلوث فإن الصين ستصبح في المرتبة الثانية وستحتل أمريكا المرتبة الأولى أي بالمقارنة مع عدد السكان الأمر يختلف) وانطلاقا من محاولة العلماء تحديد المسؤولية تم اعتماد طريقتين هما:
- **الطريقة الأولى:** تعرف بالبصمة البيئية لتقدير مسؤولية كل منطقة عن الضغوط الهائلة على البيئة أي التلوث، وتم التوصل إلى أن مليار نسمة فقط من سكان الدول ذات الدخل المرتفع مسؤولة عن نصف التلوث في العالم، وهم يمثلون حوالي 15% من سكان العالم مسؤولون عن حوالي 45% من البصمة البيئية، والولايات المتحدة الأمريكية مسؤولة تقريبا عن نصف المجموع الكلي من التلوث وفقا لهذه الطريقة في تحديد المسؤولية عن التلوث[3]، وهو ما يعني أن الشمال يتحمل المسؤولية الأكبر عن التلوث.
- **الطريقة الثانية:** يتم قياس المسؤولية عن التلوث عن طريق الاعتماد على فحص نماذج استهلاك الموارد العالمية، وقد وجد التحليل أن 20% من سكان العالم في الدول ذات الدخل المرتفع تسجل نسبة 86%من إجمالي نفقات الاستهلاك، بحيث تستهلك 45% من اللحوم والأسماك و58% من الطاقة و84% من

[2]– لورنس سميث، العالم في العام 2050 (أربع قوى توجه مستقبل الحضارة في الشمال)، تر: حسان البستاني، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012، ص60

[3] – جيمس جوستاف سبيث، جسر على حافة العالم، تر: مصطفى المخزنجي، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2010، ص36.

الورق و87% من أسطول العالم من المركبات"[4] وهذا ما يجعل في كلى الطريقتين الدول المتقدمة هي المسؤولة عن أكثر من نصف التلوث العالمي خاصة إذا تم الرجوع إلى تبعات التلوث اللذين أنتجتهما الثورة الصناعية خلال القرنين 19 و20.

- بالمقابل ترى الدول المتقدمة أن كل ما تم حرقه من الوقود الأحفوري والتلوث الناتج هو الذي أدى إلى التطور الذي وصل إليه العالم اليوم، وأن هذا ما ساهم بطريقة ما في تطور تبعي في دول العالم النامي، ولكن الإشكال ما مدى عدالة نقل ذلك التطور لدول النامية والتي هي الأخرى "ليس لديها استعداد كبير للخروج عن نموذج النمو والاستهلاك العالي الذي ورثته عن الشمال، فهناك قناعة لدى تلك الدول بأن الشمال هو الذي يجب أن يتأقلم أولا وأن يتحمل العبء الأكبر للتكيف قبل أن تقوم دول الجنوب بأي خطوة جادة للحد من الانبعاثات"[5]، باعتبار أنها تحتاج إلى استخدام تلك الطاقات الملوثة لتحقيق قدر من التنمية اقتداء لما وصل إليه الشمال منذ الثورة الصناعية.

ثانيا: متطلبات الوصول إلى اتفاق مشترك بين الشمال والجنوب

إن مناقشة أي اتفاق مشترك للحد من تأثير السياسات الحكومية سلبا على المناخ يتطلب ما يلي:

- أن هناك مسؤولية مشتركة لكل دول العالم في التلوث والاحتباس الحراري والإضرار بالبيئة بطريقة مباشرة عن طريق النفايات أو غير مباشرة عن طريق تبعات استغلال الطاقات الأحفورية وغيرها من الملوثات كالأسمدة...إلخ، إلا أن العدالة المناخية تبين أن هناك مسؤولية متمايزة باعتبار الشمال هو من تسبب بنسبة أكبر في تلوث البيئة، وأنه لا يمكن اليوم أن تفرض حدودا للنمو لدول الجنوب التي من حقها أن تصل إلى ذات التنمية التي وصل إليها الشمال، والأهم أن الشمال يعتبر قدوة الجنوب في التقدم والتطور وهو ما يعني الاستمرار في حرق المزيد من الطاقات الاحفورية من أجل التنمية، ليبقى بذلك إمكانية الوصول إلى أي اتفاق مشترك بشأن المناخ رهينة التنازلات التي يمكن أن تقدمها دول الشمال من خلال "تطبيق مبدأ المسؤولية المشتركة والمتمايزة"[6] والإصلاحات التي يمكن أن تقوم بها دول الجنوب خاصة أنه إلى يومنا هذا لا يزال المصدر الأكبر للتلوث هو الشمال، ولعل أي التزام مشترك يتطلب نجاحه ضمان ما يلي:

- المشاركة الكافية من كل الأطراف خاصة الدول الأكثر تلويثا أي الدول الصناعية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

---

[4]– نفس المرجع، ص ص36–37.

[5]– نفس المكان.

[6]– حمزة حموشان وميكا مينيو–بالويللو، مرجع سابق، ص56.

- أن تكون القواعد ملزمة لكل الأطراف وتضمن نوعا من المساواة في المسؤولية انطلاقا من تحديد سقف الانبعاثات (المتمايزة بين دول الشمال ودول الجنوب ضمن متطلبات العدالة المناخية) من خلال تحديد المسؤوليات.
- وجود الآليات الفعالة التي تضمن امتثال الجميع لما تم الاتفاق عليه.

إلا أن للدول أولويات مختلفة لذا فان الكثير من الدول لا ترغب في التعاون من أجل المناخ، خاصة في ظل غياب الالتزام من طرف الدول الأكثر تلويثا للبيئة كالولايات المتحدة الأمريكية وفي ظل التناقض بين الطرفين، ففي الوقت الذي ترى الدول النامية مسؤولية الشمال عن الانبعاثات التاريخية التي تعود إلى بداية الثورة الصناعية، في حين ترى دول الشمال أن النمو السريع في العالم النامي يجعله يساهم بنصف الانبعاثات عالميا وتبرر الدول النامية ذلك بالحاجة العاجلة للتنمية[7] من خلال إتباع نموذج الشمال في النمو وعلى رأسهم الصين والهند كأكبر الدول النامية تلويثا.

كما أنه من شأن إعطاء الأولوية لإجراءات التكيف لصالح أكثر الفئات ضعفا أن يساهم في مستقبل أكثر إنصافا داخل المجتمعات وفيما بينها. يمكن للعمل العالمي لخفض انبعاثات غازات الدفيئة بشكل كبير أن يقلل بشكل كبير من المخاطر المرتبطة بالمناخ ويزيد من فرص هؤلاء السكان على المدى الطويل[8] الوقود الأحفوري والنفط والغاز والفحم هم اكبر مدمرات المناخ وكما قال آلان دونو في كتابه بعنوان نظام التفاهة أن "محاولات العالم للالتفاف على القيمة والاستعاضة عنها بالحوكمة ليست مجدية ولكن البشرية لا تتعلم إلا بالطرق الصعبة"[9] وهو ما يعني أننا نتجه نحو فوضى من التغيرات المناخية التي ستؤثر على بقائنا وعلى جودة حياتنا خلال السنوات القادمة.

المطلب الثاني: تناقض تأثير التلوث البيئي بين الشمال والجنوب

يناقش هذا المطلب مسالة تأثير التغيرات المناخية على دول الشمال ودول الجنوب، فحتى حجم تأثير التغيرات المناخية سيقع بشكل كبير على دول الجنوب بالرغم من أنها الأقل تلويثا للبيئة بالمقارنة مع الشمال،

[7]– جوزيف إ. ألدى وروبرت ن.ستافينس، السياسة الدولية للمناخ بعد كيوتو، تر: عصام الحناوي، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 2015، ص41

[8]-The National Climate Assessment (NCA) , report globalchange Impacts, Risks, and Adaptation in the United States, Volume II, 2017, in: https://nca2018.globalchange.gov/

[9]– جوزيف إ. ألدى وروبرت،مرجع سابق، ص41.

وهو ما يساهم في ازدياد تردي الأوضاع لأسباب مناخية في دول الجنوب خاصة الدول الأكثر فقرا في إفريقيا وآسيا

بالرغم من أن دول الشمال تعتبر المتسبب في الأضرار التي عرفها النظام الايكولوجي إلا أن تبعات تأثير ذلك تقع على عاتق دول الجنوب والمناطق الهشة، باعتبار أنها ستكون أكثر تضرر بتلك التغيرات إذ "تم التوصل إلى اتفاق لتعزيز الجهود المبذولة للحد من الزيادة في درجات الحرارة العالمية التي يجب أن تقل عن درجتين مئويتين في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP21) في باريس سنة 2015، ومع ذلك يؤكد الخبراء أنه حتى لو كان الاحترار العالمي محدودا فقد تظل بعض المناطق متأثرة بشكل كبير بتغير المناخ خاصة بعض المناطق كقارة إفريقيا[10]، باعتبار أن هذه الأخير تعاني ومنذ زمن من ارتفاع درجات الحرارة والجفاف والتصحر والاضطرابات المناخية كالفيضانات وغيرها، وزيادة ارتفاع درجة الحرارة حتى ضمن حدود ما هو مسموح به درجتين على الأكثر سيعني أن حرارة تلك المناطق الحارة أصلا سيتضاعف، وهو ما يعني أن حدود التكيف التي يشير إليها العلماء ترتبط بالدراسات التي تمت في الشمال البارد لا في الجنوب الحار، وهو ما يعني أن الكثير من المناطق ستصبح غير قابلة للحياة خلال السنوات القادمة وفي الدول الفقيرة والدول النامية بشكل عام.

كما أن الدول النامية تعتبر مكب نفايات للدول المتقدمة،إذ تمثل كل من غانا وكينيا في إفريقيا وبنغلاديش في آسيا بمثابة الدول التي تستقبل النفايات الأكثر خطورة كالنفايات الالكترونية والنفايات المشعة، وهو ما يعزز من التلوث في مناطق من دول العالم الثالث التي هي أصلا ستكون أكثر تضرر من تبعات التغيرات المناخية خلال السنوات القادمة وهو ما يجعل من مسالة التعاون المشترك والاتفاق بشان الحفاظ على البيئة أمرا صعبا جدا، أي يتم دفن قمامة الأغنياء في بلاد الفقراء.

بالمقابل يزيد احترار الكرة الأرضية من المساحات التي يمكن زراعتها في المناطق الأكثر برودة كروسيا وكندا وهو ما يشكل نتائج ايجابية على القطاعات المنتجة كالزراعة في مثل هذه الدول، بالرغم من كل السلبيات التي يشكلها تغير المناخ على أغلب مناطق العالم سواء نتيجة ذوبان احتياطي العالم من المياه العذبة في القطبين الشمالي والجنوبي، وكذا تبعات التأثيرات المناخية المتطرفة كالفيضانات والأعاصير والعواصف على النزوح البيئي وارتفاع مستويات سطح البحر وغرق الكثير من المدن الساحلية والجزر.

[10]-T. Weber, A. Haensler, D. Rechid, S. Pfeifer, B. Eggert ,D. Jacob,Analyzing Regional Climate Change in Africa in Global Warming World, Earth's Future,April 2018, , p643, https://doi.org/10.1002/2017EF000714, visited:10-02-2020

إن تأثير التغيرات المناخية تختلف من مكان لآخر في مختلف مناطق العالم بل حتى على القطاعات التي تختلف من منطقة لأخرى، باعتبار أن هناك بعض المناطق والقطاعات أكثر حساسية اتجاه التغيرات المناخية،لذا فان "واقع الزيادة في درجة الحرارة المتوسطة بين درجة ونصف ودرجتين عالميا قد تصل في بعض المناطق إلى 3 درجات و4 درجات مئوية أي حوالي ضعف الاستجابة العالمية المتوسطة، بينما من المحتمل أن ينخفض معدل هطول الأمطار السنوي في معظم أنحاء منطقة البحر الأبيض المتوسط في إفريقيا مثلا[11]، وهو ما يجعل الكثير من دول الجنوب من بين المناطق الحساسة اتجاه التغيرات المناخية قطاعيا وحتى مناطقيا.

المبحث الثاني: السياسات الحكومية رهينة الرأسمالية المفرطة وتبعاتها

إن السياسات الحكومية في مختلف دول العالم تسير باتجاه خطي نحو رأسمالية مفرطة ضمن ثنائية النمو الاقتصادي بزيادة الإنتاج والاستهلاك المفرط وكيفية تأثير هذه الثنائية على البيئة بشكل عام نتيجة الاستغلال المفرط للطبيعة، وعليه سيتم التطرق إلى واقع الاقتصاد العالمي ضمن ثنائية النمو الاقتصادي والاستهلاك المفرط استجابة لزيادة الدخل، وكذا تبعات النمط الرأسمالي كمصدر رئيسي للتصدع البيئي.

المطلب الأول: واقع الاقتصاد العالمي–ثنائيةالنمو الاقتصادي والاستهلاك–

إن السياسات الحكومية في كل دول العالم هي رهينة متطلبات تطبيق النموذج الاقتصادي الذي هيمن منذ نهاية الحرب الباردة وهو النموذج الرأسمالي الذي يستهدف إلى "تحويل الطبيعة الحية إلى سلعة ميتة مع توليد نفايات هائلة خلال هذه العملية"[12] القائمة على الحرق المتسارع للطاقات الأحفورية والاستغلال البشع للطبيعة ومواردها تحقيقا للنمو الاقتصادي المتسارع بهدف تحقيق غايتين هما النمو الاقتصادي المتسارع وزيادة الإنتاج والاستهلاك المفرط استجابة لزيادة الدخل.

أولا: النمو الاقتصادي

تشير الدراسات إلى أننمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وفقا لسنتي 2015 و2020 وحتى التوقعاتلسنة 2024 بالنسبة المؤوية ستزداد وفقا لإحصائيات واستشراف صندوق النقد الدولي، إلا أن في14أفريل 2020 صرح مدير صندوق النقد الدولي أنه وبسبب جائحة كوفيد19 وتابعياتها على الاقتصاد

[11]-EdoardoBucchignani ,PaolaMercogliano,Hans-JürgenPanitz and MyriamMontesarchio, Climate change projections for the Middle East–North Africa domain with COSMO-CLM at different spatial resolutions, Advances in Climate Change ResearchVolume 9, Issue 1, March 2018, Pages 66-80, 15-02-2020, p 67, https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S1674927817300552

[12]– حمزة حموشان وميكا مينيو–بالويللو، مرجع سابق، ص56.

العالمي نتيجة سياسة الإغلاق والحجر التي اعتمدتها الدول بسبب جائحة كوفيد-19 سيكون لها تأثيرات سلبية على استشراف زيادة النمو الاقتصادي، وهو ما يعني أن الاقتصاد العالمي سيعرف ركودا كبيرا خاصة إذا طالت سياسات الإغلاق، وأشارت كبيرة المستشارين في صندوق النقد الدولي أن الاقتصاد العالمي سيعرف ركودا وأزمة اقتصادية أسوء من أزمة سنة 2008، كما يوضحه الجدول1 حول نمو الناتج المحلي الإجمالي للسنوات 2015 و2020 و2024 بالنسبة المؤوية وفقا لـ19 منطقة بناء على إحصائيات صندوق النقد الدولي(FMI).

جدول 1: نمو الناتج المحلي الإجمالي للسنوات 2015 و2020 و2024 بالنسبة المؤوية وفقا لـ19 منطقة بناء على إحصائيات صندوق النقد الدولي(FMI).

المنطقة	سنة 2015%	سنة 2020%	سنة 2024%
منطقة إفريقيا	3.3	3.8	4.2
آسيا والمحيط الهادئ	5.6	4.9	5.2
أستراليا ونيوزيلندا	2.7	2.3	2.6
منطقة البحر الكاريبي	4.5	3.7	3.9
أمريكا الوسطى	4.2	3.4	3.8
آسيا الوسطى والقوقاز	5	3.5	3.8
شرق آسيا	5.3	4.6	4.6
شرق أوروبا	- 0.3	2.4	2.2
أوروبا	1,5	1.7	1.6
منطقة الشرق الأوسط	1.9	2.2	2.2
شمال إفريقيا	3.7	4.4	4.4
أمريكا الشمالية	2.8	2	1.7
جزر المحيط الهادئ	7.8	2.7	3.4
أمريكا الجنوبية	-1.1	1.8	2,7
جنوب آسيا	7.4	6.6	7.1
جنوب شرق آسيا	4.9	4.7	5.2
إفريقيا جنوب الصحراء	3.1	3.4	4.1
أوروبا الغربية	2.3	1.4	1.4
نصف الكرة الغربي	1.9	2	2
المجموع	66,5	61,5	66.1
النسبة المؤويةمناطقيا	تقدر بـ3,5	تقدر ب3.23	تقدر بـ3,47

المصدر: الباحث انطلاقا من إحصائيات صندوق النقد الدولي:

Real GDP growth Annual percent change, International Monetary Fund(FMI), 2019, 10-4-2020,https://www.imf.org/external/datamapper/NGDP_RPCH@WEO/OEMDC/ADVEC/WEOWORLD/SEQ/AZQ

ولعل النتائج التي يمكن الخروج بها من خلال الإحصائيات السابقة بالمقارنة بين ثلاث فترات وفقا لسنة 2015 وسنة 2020 وسنة 2020 أين تراوحت النسبة العامة بين حدود 3% إلى 3,5% وهي نسبة متوسطة وبالنظر إلى مختلف النسب مناطقيا نجد أن قارة آسيا بشكل عام خاصة الدول الصاعدة هي التي تشهد أعلى النسب للنمو الاقتصادي، مقابل نسب متوسطة في إفريقيا ضمن حدود 3إلى 4%، في حين تتناقص بشكل كبير في أوربا خاصة في أوربا الغربية والأمر راجع لعدة اعتبارات ترتبط بالتعداد السكاني وكذا توجهات الاستثمار، والنتيجة النهائية هي أن استمرار النمو الاقتصادي بذات الوتيرة يعني استمرار استغلال الموارد واستمرار التلوث واستمرار الاستغلال المجحف للطبيعة استجابة للاستهلاك وتحقيقا للربح كأحد المتطلبات الرئيسية للنظام الرأسمالي.

ثانيا: الاستهلاك المفرط

إن حياة الإنسان اليوم في ظل النظام الرأسمالي هي تيار من الاحتياجات اللامتناهية والتي يعتمد الاقتصاد عليها في توسعه من خلال استمرار معدل الإنفاق في الزيادة حتى مع ثبات الأجور، وهو ما يعني ضرورة إحداث تغيرات جذرية في نمط حياة الفرد في أي مكان من العالم، وان كانت أكثر الشعوب استهلاكا وتلويثا هي الدول المتقدمة خاصة أمريكا على لسان رئيسها دونالد ترمب قائلا عشية قمة المناخ في باريس سنة 2015 واستنادا إلى ما سبق وقاله بوش الابن "برتكول كيوتو ولد ميتا" "نعم للتفاوض من أجل اتفاق حول المناخ ولكن نمط حياة الفرد الأمريكي غير قابلة للتفاوض"، وهو ما يعني انه من الصعب تغير الدول لسياساتها التي تدفع الأفرادلإتباع نمط حياتهم القائم على مزيد من الاستهلاك من أجل المناخ، فالاستهلاك يزداد بفضل استمرار الإنتاج والنمو الاقتصادي، وهو يزداد بشكل كبير ليصل إلى الاستهلاك المفرط بغض النظر عن ما يتناقص من الطبيعة من موارد ناضبة أو من تبعات استغلالها على التلوث البيئي، ويظهر ذلك من خلال "تقيم النتائج طويلة الأمد للتغيرات بمحاولة قياس تقريبي للتزايد في كميات السلع والخدمات المتوفر للمواطن العادي، وهو ما يسميه الاقتصاديون بالنمو في الدخل الحقيقي للفرد ويقدر دفيدلاندز David Landes أن الدخل الحقيقي للفرد يتضاعف كل 50 سنة تقريبا"[13] وهو ما يعني وفقا للعلاقة الطردية التي تربط بين زيادة الدخل والاستهلاك أنه كلما زاد الدخل سيعني بالضرورة زيادة الاستهلاك.

[13]– فريديريك م. شرر، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار العلمي، تر: علي أبوعمشة، الرياض: العبيكان، 2002، ص12.

المطلب الثاني: النمط الاقتصادي الرأسمالي كمصدر أساسي للتصدع البيئي

يناقش هذا المطلب تبعات تطبيق النظام الرأسمالي على البيئة من خلال استغلاله المجحف للموارد الطبيعية ونتائج ذلك الاستغلال المفرط على البيئة من جهة، وكذا مناقشة أولوية الاقتصاد على الطبيعة لدى الحكومات والسياسيين وهو ما يصعب من أي امكانية لأي التزام حقيقي للحفاظ على النظام الايكولوجي.

أولا: نتائج تطبيق النموذج الرأسمالي على البيئة

إن النمط الاقتصادي الرأسمالي هو عبارة عن استغلال مفرط للموارد الطبيعية لإنتاج سلع مادية للتعود مرة أخرى ذات السلع أو على الأقل جزء منها كنفايات إلى الطبيعة هذا هو ملخص النمو الاقتصادي الذي يقوم عليه النظام الرأسمالي، فهو يمثل بالمعادلة التالية: **النمو= تآكل الموارد +النفايات**، لذا تعتبر المشكلة الاقتصادية المرتبطة بطبيعة النظام الرأسمالي والصراع من أجل البقاء أهم مشاكل الجنس البشري من خلال أولويات النمو الاقتصادي، الذي لم يكن مصحوبا بالعدالة ولا بالتوظيف ولا بالمساءلة ولا بالحفاظ على البيئة، فمن خلال تقرير التنمية البشرية لسنة 1996 الذي قام بمسح للأداء الاقتصادي للدول وجد العديد من الأمثلة لنتائج هذا النمط الاقتصادي، لخصها فيما يلي:

- **نمو بلا وظائف:** وجود نمو مع عدم الزيادة في فرص التوظيف.
- **نمو بلا رحمة:** تفيد ثمار النمو الاقتصادي الأغنياء دون الفقراء.
- **نمو بلا صوت:** أي لا يصحب النمو الاقتصادي بالضرورة توسع الديمقراطية أو المساءلة.
- **نمو بلا جذور:** إذ تسبب النمو في ذبول الهوية الثقافية للأشخاص.
- **نمو بلا مستقبل:** حيث تبدد الأجيال الحالية الموارد التي تحتاجها الأجيال الناشئة والقادمة[14]

لذا ما نتج عن النمو الاقتصادي هو الاستغلال المفرط للطبيعة والذي تأصل في مبادئ النظام الرأسمالي القائم على زيادة الانتاج، وأن الطبيعة شيء غير محدود وسيستمر في العطاء دون أي قيود والحقيقة هي على خلاف ذلك، لذا يرتبط فشل السوق فيما يتعلق بالبيئة حسب عالماء الاقتصاد البيئي كل من ناثانيال كوهين Nathaniel Keohane وشيلا أولمستيد Sheila Olmstead بثلاث عناصر أساسية هي :

- **تكاليف تلويث البيئة:** كافة التكاليف غير المباشرة للأضرار البيئية هي تكاليف لا يطلب السوق تسديدها من الملوثين.

[14]– جيمس جوستاف سبيث، مرجع سابق، ص ص96-97.

- **السلع العامة:** وهي تلك السلع التي يمكن للجميع الاستفادة منها مثل التنوع البيولوجي،إذ يتمتع الجميع بذلك دون أن يقوموا بالمساعدة في سداد مقابل توفرها ويزداد المستهلكين والمستفيدين من السلع العامة دون المساعدة في تكاليف توفرها.
- **مأساة الأمور المشتركة:** ويقصد بها الموارد الطبيعية المتاحة بشكل مشترك مثل المصايد أو المياه الجوفية الممتد ضمن الحدود المشتركة للدول أو حتى الأفراد داخل ذات الدولة، وهو ما يجعل الأشخاص أو الدول تستهلك تلك الموارد على أبعد مستوى ممكن وتنشأ هذه المشكلة لان محفزات الأفراد تختلف عن المنفعة العامة"[15]، وهو ما يعني أن الطبيعة تدفع ثمن السلوكات غير العقلانية للأفراد.

ثانيا: أولوية الاقتصاد لدى الحكومات على البيئة

إن النظام الرأسمالي وفقا لاقتصاد السوق له تأثيرات قوية في طبيعة وتنظيم المجتمع وفي العلاقات السياسية التي تكون بينها ومع أن هذه النتائج أو العواقب قد تكون مفيدة ومرغوبا فيها من قبل مجتمع ما، إلا أنه يمكن أن تكون لنتائجها آثار سلبية على رغبات ومصالح المجتمعات والطبيعة خاصة، لذا لا بد من مقاومة كل ما هو ضار بالنظر إلى البيئة بعين الحقيقة لا بعين السياسة، لان السياسيين لا ينظرون إلى ما هو أبعد مما وراء المال واقتصاد السوق"[16] وتحقيق الربح، والذي يرتبط ضمن ما تتناوله هذه الدراسة وهو التأثير السلبي للنمط الخطي في الإنتاج والتوجه نحو النمو وزيادته على البيئة والطبيعة ومن خلفها على جودة حياة الإنسان، "فالنموذج المهيمن للنمو الاقتصادي هو واحد من أهم معوقات الجهد العالمي الجاد في التعامل مع تغير المناخ ولكن هذا النموذج الأصولي للاستقرار والممثل بثنائية النمو والاستهلاك هو في حد ذاته أثر لا سبب"[17] واستمرار الوضع على ما هو عليه سيؤدي إلى زيادة الفوارق الطبقية واللامساواة سواء داخل المجتمع الواحد أو بين الدول وهو يؤثر على عدة أصعدة اجتماعيا وحتى بيئيا، باعتبار أن ذلك سيؤدي إلى استمرار الانعكاسات السلبية على البيئة بشكل عام خاصة أن دول الجنوب تتبع ببساطة مراحل النمو التي مرت عليها دول الشمال وكل دول العالم بما في ذلك الدول الصاعدة كالصين والهند وحتى البرازيل تتجه إلى نسخ النموذج الرأسمالي الغربي، وهو ما يعني ضرورة انتباه الدول إلى ما يلي:

إيجاد حلول ترتبط بجعل الفرد يستغني أو يقلل من المنتجات والخدمات الضارة بالبيئة وتعويض الاستهلاك المفرط بالاستهلاك المستدام، وسيتم ذلك بتفعيل "النزعة الاستهلاكية الصديقة للبيئة" من خلال تحفيز المستهلكين وتوعيتهم بأهمية المنتوجات والسلوكات الصديقة للبيئة وآثارها على جودة حياتهم.

[15]– جيمس جوستافسبيث، مرجع سابق، ص ص 81–82.

[16] – روبرت غيلبين، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، الامارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص39

[17] – حمزة حموشان وميكا مينيو–بالويللو، مرجع سابق، ص56.

من جهة ثانية ضرورة "توسيع نطاق مسؤولية المنتج من خلال ضرورة تحميل المنتج مسؤولية السلعة المنتجة سواء من خلال استرداده لها بعد اهتلاكها لإعادة تدويرها أو من أجل التخلص منها بطريقة مسؤولة بيئيا"[18]، وعليه فالاستهلاك اللامتناهي سيعني أننا نستمتع اليوم ولكننا سندفع غدا.

من جهة ثالثة ضرورة التنبيه إلى أهمية إدراك الأفراد تبعات الاستهلاك المفرط والذي يشبه الإدمان الذي يفرض طلب المزيد في كل مرة، وهو ما يؤدي إلى الجشع في الاستهلاك.

من جهة رابعة الاعتبار الوحيد الذي يمكنه التقليل من التبعات السلبية للنمو هو سرعة التطور التقني النظيف والقدرة على تطبيقه على نطاق واسع، بحيث يمكن أن يحدث تأثيرا إيجابيا على معادلة النمو النظيف الصديق للبيئة المتجدد ودون مخاطر.

لذا فان أي تغير حقيقي باتجاه الحفاظ على البيئة هو بالضرورة تغير في السياسة العامة وفي سلوك الفرد والمجتمع بشكل عام وبشكل مشترك من أجل إحداث التغير اللازم وهي بعيدة جدا عن الواقع الذي نعيشه اليوم، باعتبارها أمرا مؤجلا من الساسة والشركات وحتى الأفراد، وذلك رغم أن أزمة المناخ العالمي تتوفر عليها معلومات كثير اليوم إلا أن البشر يسيرون نحو دمارهم بأنفسهم دون تفكير بالأجيال الناشئة ونتائج أزمة المناخ تزداد عندما يفقد البشر الاحترام للأرض والماء ولكل شيء حي على هذه الأرض فان المستقبل سيكون أسوء مما توقعه العلماء، ورغم أن تغير المناخ يحدث ببطء.

لذا تعتبر حماية البيئة من أهم قضايا الخلاف بين مختلف دول العالم خاصة أنه منذ الثورة الصناعية نتيجة الاستغلال البشع للثروات العامة على حساب آثار ذلك على البيئة على اعتبار أن الكل يعتبر هذا النمط من الاستغلال مفيد للاقتصاد ولا زلنا للأسف نؤمن بان الأثرياء هم من يخلقون الثروة، بدلا من إدراكنا بان هؤلاء هم من يضر بنا وبالبيئة بشكل مباشر في ظل "الانحرافات البنيوية لنظامنا الأولغارشي ...الذي جعل من الوسيلة التي تقود للقيمة قيمة في حد ذاتها[19]، بدلا من العودة إلى الأصل باعتبار الطبيعة والأرض هي القيمة الأساسية لاستمرار وجود الكائنات الحية، إلا أن المحفزات الاقتصادية لها الأولوية على المحفزات البيئية باعتبار أن الأولى ترتبط بالمصالح القطرية في حين ترتبط الثانية بالمصالح المشتركة، فحتى الضريبة على استهلاك الطاقات التي تم سنها منذ بداية القرن 21 في العديد من الدول الأوربية لا تزال ضعيفة، كما أن الكثير من دول العالم الثالث "الدول النامية مثل الصين والهند سوف تكون مسؤولة عن أكبر نصيب من الزيادة في الانبعاثات العالمية خلال الأعوام القادمة، فالصين لوحدها سوف ينظم ما يقرب من 500 مليون نسمة إلى الطبقة المتوسطة مما يعني أنهم سيحصلون على كهرباء وسبل للمواصلات في العشرين سنة

[18]– جيمس جوستاف سبيث، مرجع سابق، ص132.

[19]– آلان دونو، نظام التفاهة، تر: مشاعل عبد العزيز الهاجري، بيروت: دار سؤال للنشر، 2020، ص ص183–203.

القادمة"[20] وان كانت هذه من ضروريات الحياة إلا أنها لا تزال من الكماليات لدى الملايين من البشر في الدول النامية.

لذا فمشكلة النمو تكمن في عدم انعكاسه على تحسن الأوضاع الاجتماعية للأفراد وعلى رفاهية حياتهم، لذا يرى الاقتصاديين البيئيين أنه يجب على السياسات الحكومية مراعاة كمية الملوثات المسموح بها عن طريق تفعيل آليتين إما الضرائب أو آليات التجارة حتى تصبح البيئة وصحة الإنسان في حماية كاملة[21]، كما أنه لا بد من تشجيع السياسات والابتكار الواسع في التكنولوجيا منخفضة الكربون مما يمكن أن يلعب دورا مهما في الجهود العالمية للتعامل مع تغير المناخ.

الخاتمة:

يعتبر المناخ وحماية البيئة واحدة من القضايا الشائكة التي تتطلب تعاونا دوليا مشتركا ودون هذا التعاون لا يمكن إطلاقا تحقيق أي استجابة حقيقية للتقليل من التغيرات المناخية دون تحديد المسؤولية، وكذا توضيح التناقض في العلاقة بين الشمال والجنوب ضمن معطى المناخ، وعليه فان أهم النتائج التي تم التوصل إليها هي ما يلي:

- أن المسؤولية البيئية متمايزة بين الشمال والجنوب وأن الدول المتقدمة هي التي تتحمل أكثر مسؤولية التلوث لقرنين من الزمن.
- أن تأثير التغيرات المناخية يتناقض بين الشمال والجنوب باعتبار أن تبعات التلوث تتسع لتؤثر بشكل مفرط على المناطق الهشة والفئات الأكثر ضعفا، سواء داخل ذات الدولة بين الفقراء والأغنياء أو بين الشمال والجنوب.
- أن الرأسمالية المفرطة القائمة على النمو الاقتصادي الذي يتطلب زيادة في الإنتاج والاستهلاك هو المصدر الأساسي للتدهور البيئي والتغيرات المناخية المتطرفة، وأنه لا يمكن إحداث أي تغير لهذا النمط الخطي في الاقتصاد إلا من خلال التوصيات التالية:
- التطور التكنولوجي الذي يمكن أن يساهم في تخفيف الانبعاثات، إلا أن الدول المتقدمة لا تقوم بنقل التكنولوجيا للدول النامية بتلك البساطة، وذلك لاعتبارات سياسية واقتصادية، وهو ما يعني أن آليات التنمية النظيفة غير متاحة أمام الجميع وأن الفوارق تتوسع بين الشمال والجنوب.
- تغير النمط الاقتصادي المتبع (الرأسمالية المفرطة) القائم على الاستغلال المادي للطبيعة على الأقل بدفع التكاليف البيئية الناتجة عن تدمير النظم الايكولوجية.

[20]– جوزيف إ. ألدى وروبرت ن.ستافينس، مرجع سابق، ص32.

[21]– جيمس جوستاف سبيث، مرجع سابق، ص 105.

- تغير نظم الطاقة العالمية عن طريق الطاقات المتجددة (خاصة الطاقة الشمسية المادة الخام الجديدة هي الشمس على المدى البعيد وطاقة الرياح كطاقة واعدة، خاصة عن طريق زرع التربينات في البحار باعتبارها أكثر كفاءة.
- ضرورة البحث والتفكير في نمو أكثر نفعا للحياة المشتركة لكل سكان الأرض شمالا وجنوبا، من خلال الصداقة بين النمو والبيئة وفقا لسياسات اقتصادية نظيفة.

وعليه فان هذه الورقة البحثية تقترح ما يلي:

- ضرورة تسهيل نقل التكنولوجيا للدول النامية خاصة أن هذه الأخيرة هي التي ستكون أكثر تضرر من التغيرات المناخية.
- أن الاستثمار المستدام الصديق للبيئة هو الحل العملي لأي تغيير مجدي للتقليل من الانبعاثات ضمن معادلة تجمع بين تحقيق الربح والاستدامة البيئية.
- هناك ضرورة لتفعيل دور كل القطاعات سواء العام والخاص وكذا كل فواعل المجتمع بما في ذلك منظمات المجتمع المدني المحلي والاقليمي، وحتى على المستوى الدولي من خلال دور المنظمات ذات الطابع الانساني في التوعية بأهمية الحفاظ على البيئة والنظم الايكولوجية.
- تحفيز الاستثمار المستدام من خلال دعم المؤسسات الناشئة التي تنشط ضمن دائرة الاقتصاد الاخضر.

ومع الأسف من الواضح أن الولايات المتحدة لن تصادق على أي اتفاق متعدد الأطراف حول المناخ وحماية البيئة أو التقليل من الاحتباس الحراري ومن الانبعاثات، وان كانت إلى يومنا هذا لا تزال اكبر متسبب في الانبعاثات العالمية، والأمر لا يختلف كثير بالنسبة للدول سريعة النمو والتي يزداد استغلالها للوقود الاحفوري كالصين والهند والبرازيل أو حتى جنوب إفريقيا واندونيسيا، واليوم يؤكد العلماء على انه لا يمكن إيقاف التغير المناخي ويبقى الحل ضمن سؤال أساسي هو: هل يمكن أن نغير نمط استهلاكنا؟ هل نحن مستعدون لتغير نمط حياتنا من أجل المناخ؟ لتبقى جودة حياة الإنسان مستقبلا رهينة التطور الذي يقوده البشر والمسؤولية التي يجب عليهم تحملها اتجاه البيئة ضمن منطق بناء إحداها وتدمير الآخر، وهو ما يجعل البشرية تقف ضمن مفترق طرق غير واضح.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا:الكتب

- آلان دونو، نظام التفاهة، تر: مشاعل عبد العزيز الهاجري، بيروت، دار سؤال للنشر، 2020.
- حمزة حموشان وميكا مينيو–بالويللو، الثورة القادمة في شمال افريقيا: الكفاح من اجل العدالة المناخية، تر: عباد مراد، لوكسمبورغ، مؤسسة روزا، 2015.

- جوزيف إ. ألدى وروبرت ن.ستافينس، السياسة الدولية للمناخ بعد كيوتو، تر: عصام الحناوي، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، 2015.
- جيمس جوستاف سبيث، جسر على حافة العالم، تر: مصطفى المخزنجى، القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2010.
- روبرت غيلبين، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، الإمارات العربية،مركز الخليج للأبحاث، 2004.
- فريديريك م. شرر، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار العلمي، تر: علي أبوعمشة، الرياض، العبيكان، 2002
- لورنس سميث، العالم في العام 2050 (أربع قوى توجه مستقبل الحضارة في الشمال)، تر: حسان البستاني، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012

ثانيا: المواقع الإلكترونية

- EdoardoBucchignani ,PaolaMercogliano,Hans-Jürgen Panitz and Myriam Montesarchio, (2018), Climate change projections for the Middle East–North Africa domain with COSMO-CLM at different spatial resolutions, Volume 9, Issue 1, https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S1674927817300552.visited:15-02-2020,
- Real GDP growth Annual percent change, International Monetary Fund(FMI), (2019), https://www.imf.org/external/datamapper/NGDP_RPCH@WEO/OEMDC/ADVEC/WEOWORLD/SEQ/AZQ, visited: 10-4-2020,
- T. Weber, A. Haensler, D. Rechid, S. Pfeifer, B. Eggert ,D. Jacob,(2018),Analyzing Regional Climate Change in Africa in a Global Warming World, Earth's Future, https://doi.org/10.1002/2017EF000714.visited: 10-02-2020,
- The National Climate Assessment (NCA) ,(2017), report global change Impacts, Risks, and Adaptation in the United States, Volume II,, in: https://nca2018.globalchange.gov/, visited : 14-04-2020